مركز حابي للحقوق البيئية
المشهرة برقم ٥٣٠١ القاهرة
Habi Center for Environmental Rights

مركز الأرض لحقوق الإنسان
مؤسسة غير حكومية لا تهدف الى الربح
LCHR Land center for human rights

القاهرة 2/12/ 2008 **نشرة اعلامية**

عقد لقاءات مع المزارعين لتوعيتهم بمخاطر مشروعات البنك الدولى واضرارها بحقوقهم

عقد يوم الأحد الموافق2008/11/23 بمقر مركز الأرض لحقوق الإنسان بالقاهرة ورشة عمل بعنوان: ***"مع تصاعد الأزمة الاقتصادية في العالم ..يعود ديليسبس ليتحكم في مياه الري بمصر"***

وكانت البداية بكلمة إفتتاحية **لدكنور أسامة بدير منسق الورشة** والذى أكد فيها على أن العالم كله يعيش الأن فى ظل أزمة مالية طاحنة قد تعصف بالاقتصاد العالمى تسببت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياساتها الاقتصادية الفاشلة التى فرضتها على البنك الدولى، والذى استخدم كأداه طيعه لها لتنفيذ سياساتها على كافة دول العالم خاصة الدول النامية تحت مسميات مختلفة، وسيشهد العالم كله روكوداً اقتصادياً خلال عام 2009 وفق ما أكده خبراء الاقتصاد.

وفى الوقت نفسه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر مرة أخرى فى مثل هذه السياسات، وهى ليست وحدها فى ذلك بل ومعظم دول العالم التى تهتم بل وتراعى مصالح شعوبها وتضع حقوق مواطنيها فى المقام الأول. ومن هنا شدد د/ أسامة على أنه لزاماً على الحكومة المصرية أن تعيد النظر بقدر من الشفافية فى تلك السياسات الاقتصادية التى ثبت فشلها، ولا تنساق وراء البنك الدولى وسياساته لمنع أو الحد من المخاطر التى قد تهدد اقتصادها.

وفى هذا السياق كانت الدعوة لعقد ورشة العمل هذه كحوار مجتمعى لكل أطراف القضية المثارة فى ظل تنامى عزم الحكومة المصرية خصصة مياه الري، والتخلص من عبء تحمل ما يقرب من 5 مليار جنيه سنوياً تتحملها وزارة الرى والموارد المائية تكاليف تشغيل وصيانة توزيع مياه الرى، ويأتى مشروع غرب الدلتا لنقل مياه النيل لمنطقة المشروع وتقدر بنحو 255 ألف فدان يمتلك نسبة كبيرة منها كبار رجال المال والأعمال في مصر، وسيتم تمويل المشروع بقرض من البنك الدولي قيمته 145 مليون دولار تسدد على 20 عاماً بفترة سماح 8 سنوات.

واختتم منسق الورشة كلمته بأننا كلنا مصريون وطنيون نحب مصر ولا نشكك فى وطنية أى طرف: مسئولين وخبراء ومنظمات مجتمع مدنى وشدد سيادته على أن منظمى هذه الورشة ليسوا مع أحد ضد أحد ولكننا نسعى لكشف الآثار السلبية والأضرار المتوقعة لهذا المشروع والتى ستقع على أهلنا البسطاء فى الريف حماية لهم ولحقوقهم فهذا دورنا.

ثم بدأت فعاليات الجلسة الافتتاحية: مشروع غرب الدلتا اهداف وغايات برئاسة عبد الغفار شكر نائب رئيس مركز البحوث العربية، حيث أكد فيها أن وزارة الرى والموارد المائية تعد أحد الوزارت الهامة فى مصر وأن مسئوليها لهم سمعة طيبة ويتصفوا بالوطنية الشديدة على مدار تاريخ مصر الحديث، ونأمل منهم المزيد.

ثم تحدث **دكتور صفوت عبد الدايم ممثلاً لوزارة الرى والموارد المائية** عن أهداف المشروع وبعض الجوانب الفنية الخاصة به والعناصر الرئيسية له موضحاً أن المشروع سيوفر المياه السطحية النيلية لمساحة 255 ألف فدان حول غرب الدلتا في مرحلته الأولى، وأكد على أن مشروع غرب الدلتا يعد له منذ أربع سنوات حتى يمكن التيقن من الاستفادة منه، وهو غير موجة للمستثمرين فقط، بل أيضاً لصغار الزراع، وهناك عدة عوامل تجعل من

المشروع ضرورة حتمية لتنفيذه، حيث نجد ان المياه الجوفية بالمنطقة قاربت على النفاذ، والمتاح منها حالياً تزيد نسبة الملوحة به، وتكاليف الإنتاج زادت، ولا شك فى أن هذه الأراضي بها استثمارات كبيرة فهل نسمح بأن تضيع هذه الاستثمارات.

وفى هذا الصدد ذكر **المهندس إبراهيم حرحش رئيس قطاع التوسع الافقى للمشروعات بوزارة الرى الموارد المائية** بأن استعاضة التكاليف في المشروع سوف تكون من قبل المستفيد علي أن يتم السداد علي مدار 20 سنة موضحاً أن هذا لا يعنى بيع المياة حيث أن تقدير أساليب التكلفة يكون عن طريق كمية المياه المستهلكة، فالمياه تستخدم كوسيلة لتقدير التكاليف وهذا أيضاً يساعد علي الحد من الإسراف، وأكد أن هناك اتفاقية دولية تمنع بيع المياه. واستطرد قائلاً: بأنه بعد الأنتهاء من تنفيذ شبكة المشروع سيكون مطلوب إدارة وصيانة وتجديد الشبكة، فمن الذي سيدير ذلك، فكان المقترح قيام شركة تتولى أعمال الإدارة والتشغيل والصيانة تحت إشراف وزارة الري، وأوضح أن هذه الشركة سوف تساهم باستثمارات في حدود 15 % والمستثمرون أيضاً سيساهمون بإيداع مبلغ من المال لحساب المشروع، واستكمالاً للشكل القانوني فان الاتفاقية عرضت علي مجلس الدولة تمهيداً لإصدار القانون الذى سوف ينظم ذلك. وأكد أن المشروع سيمد المياه إلى الاراضى المستهدفة من فرع رشيد عن طريق محطة سعتها 12 مليون م3 في اليوم، وعدد 3 محطات للضخ سيتم إنشائها نافياً إنشاء قناطر علي فرع رشيد.

ومن جانبه عقب عبد الغفار شكر رئيس الجلسة بأنه وكل الحضور يكنون الاحترام للسادة مسؤلى الرى على مشاركتهم الفعالة في الورشة واثني على مجهوداتهم المستمرة لخدمة البلاد في قطاع هام وحيوي هو قطاع الري والمياه ثم تسال بشكل مباشر وصريح هل سيتم بيع المياة فى هذا المشروع على اعتبار أن مبدأ استعاضة التكاليف وايداع اموال من جانب المزارعين والمستثمرين يعد بيع للمياه؟ فأجاب د/ صفوت عبد الدايم ممثلاً لوزارة الرى والموارد المائية نافيا أن يكون هناك نية لبيع المياه، وأن ما سيتم تحصيله خاص باستعاضة التكاليف وليس مقابل المياه.

وعقبت **ايمان وهبى من مكتب البنك الدولى بالقاهرة** بان المشروع قد أخذ فى الحسبان كل الابعاد القانونية والبيئية وانها على استعداد للرد على اية استفسارات حول مخاطر تنفيذ المشروع.

ثم كانت مداخلة من **كرم صابر المدير التنفيذي لمركز الأرض لحقوق الإنسان** معقباً بقوله لماذا لا تكون إدارة الشركة لوزارة الرى بدلاً من الأفراد خاصة سيساهم فى رأس مالها حسبما ذكر كبار رجال الأعمال؟! وهل هذه صورة خفية لخصخصة مياه الري. هذا وقد اكدت بعض مداخلات هذه الجلسة على وجوب ان تتولى إدارة الشركة المزمع تأسيسها وزارة الرى والموارد المائية، بدلاً من الأفراد خاصة ان كبار رجال الأعمال سيساهمون فيها، وضرورة اشراك صغار المزارعين وعدم الاضرار بهم وتحديد تركيب محصولى لا يستهلك كميات كبيرة من مياه الرى.

وعقب الجلسة الافتتاحية **بدأت فعاليات الجلسة الأولى ومحورها: استراتيجية السياسة المائية في مصر (رؤية نقدية) وترأس الجلسة أ0د/سامر المفتى الأمين العام السابق لمركز دراسات وعلوم الصحراء** الذى أكد على أن نمط الزراعة الصحراوية يختلف تماماً عن الزراعة بالوادي وأن ما يتم تنفيذه من قبل المشروع يعد مكافأة لبعض المستثمرين الذين خالفوا ما يجب الالتزام به علي سبيل المثال من وجود مسافة 5 كم بين البئر والآخر وهذا ما لم يتم، وأكد أنه يوجد عجز حوالي 9 مليارم3 من المياه فكيف سنمد المياه من خلال المشروع ونحن نسحب من حصة السودان.

وشدد دكتور سامر على أن الصحراء تزرع من خلال مياه جوفية متجددة أو غير متجددة أو زراعة مطرية وانه بالنسبة للمساحات علي الطريق الصحراوي فلا بد من عدم وجود ري بالغمر، كما أن نمط التركيب المحصولى بالصحراء لابد أن يختلف عن وادي النيل، ومصلحة الدولة ليست في توصيل مياه النيل إلي الصحراء.

وفى هذه الجلسة تحدث **عريان نصيف رئيس اتحاد الفلاحين تحت التأسيس** عن نظـام الحكـم الجديـد في مصـــر والذى يتضمن أربعة محاور: الأول منها هو ثوابت مدرسة الري الوطنية المصرية وهى إدارة الري في مصر للدولة المصرية وحدها، ورفض تسعير مياه الري وبيعها للفلاحين، ومنع خروج مياه النيل خارج الحدود المصرية، والمحور الثاني كان ضغوط البنك الدولي – والإدارة الأمريكية مباشرة – لتحلل مصر من هذه الثوابت، والمحور الثالث دار حول عما أثمرت عنة هذه الضغوط؟ والمحور الرابع تناول برنامج وطني لقضايا الري والمياه في مصر0

ثم تحدث **الأستاذ دكتور سعيد عبد المقصود رئيس بحوث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية** واستعرض مصادر المياه في مصر ثم تناول المحاور الرئيسية للسياسة المائية لعام 2017م وهى تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، والحفاظ علي نوعية المياه و منع التلوث، وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل0

كما تناول الخطة القومية للموارد المائية حتى عام 2017م بداية من أولويات العمل بالوزارة في المرحلة القادمة مروراً ببدائل التركيب المحصولى وانتهاءاً بعدة تساؤلات حول مشروع غرب الدلتا0

والجدير بالذكر أن كل مداخلات هذه الجلسة والتى شهدت مناقشات ساخنة تركزت حول موضوع خصصة مياه الرى، وكيف يمكن لوزارة الرى والموارد المائية أن تقوم بتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ هذا المشروع الذى يقوم بالأساس على نقل جزء من مياه النيل أو تحويل فرع منه من الدلتا القديمة الى مناطق المشروع (الصحراء) فى الوقت الذى يعانى فيه معظم الفلاحين فى الدلتا القديمة من شح فى مياه الرى وأكد بعض الحاضرين من أن عشرات المئات من الأفدنة قد مات الزرع فيها بسبب نقص المياه.

ثم كانت **الجلسة الثانية: مشروع غرب الدلتا (الأبعاد القانونية، والآثار البيئية)، والتى ترأسها د/ أسامة بدير مركز الأرض لحقوق الإنسان** والذى بدأ الجلسة بالتأكيد على اهمية ووفق النص القانونى على أن قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994, يوجب إجراء دراسات تقييم أثر بيئى للمشروعات القومية قبل الشروع في تنفيذها، وبالفعل قامت وزارة الرى والموارد المائية بإجراء مثل هذه الدراسة للتعرف على الآثار المترتبة على تنفيذ "مشروع غرب الدلتا" فى المناطق التى سيمر بها المشروع وملحقاته، الا انه على الرغم من اجراء مثل هذه الدراسة فانه لم يتم حتى الان عرضها على وزارة البيئة. كما أشار إلى أن الوزارة لم تعرض هذه الدراسة كاملة على الرأى العام بل اكتفت بعرض ملخص مقتضب لها باللغة العربية وهذا الملخص يحتاج إلى عدة استفسارات لتوضيحه.

ثم تحدث محمود القاضى مركز حابى للحقوق البيئية عن الأبعاد القانونية لمشروع الري بغرب الدلتا، وحدد أبعاد قانونية تمثلت في وجود الدراسة باللغة الإنجليزية، ووجود فجوات معلوماتية، وعدم عرض الدراسة على جهاز الدولة لشئون البيئة، واعتماد الدراسة على مخالفة القانون ثم طرح سؤالا عن وضع المشروع في ظل التغيرات المناخية المتوقعة وكذلك في ظل الازمه المالية التى يشهدها العالم كله.

وكانت مداخلة من محمد ناجى رئيس مركز حابى للحقوق البيئية أشار فيها إلى أنه فى الوقت الذى تواجه فيه دلتا مصر خطرالغرق بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري بحلول عام 2020 يبدو أن الحكومة المصرية قد سلمت بالأمر الواقع فبدلاً من أن تسعى لمواجهة هذه الكارثة والتى تنذر بنتائج كارثية على مصر، قررت ترك الأمر كله، والسعى قدماً فى إقامة نظام المواسير المدفونة في الأرض لنقل ما يقرب من 1.6 مليار متر مكعب سنوياً من مياه النيل إلى الصحراء (منطقة المشروع) متدحية بذلك بل وضاربة عرض الحائط بتائج الدراسة البيئية التى قامت بها، والتى تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك حزمة من الآثار البيئية لهذا المشروع وأن الاجراءات الحمائية التى سوف تتخذ لتلافى تلك الآثار غير كافية، وهى مسار شك من واقع تراثنا مع وعود الحكومة المصرية لمواطنيها. وأنهى محمد ناجى مداخلته بضرورة توخى

الحيطة والحذر من هذا المشروع فى كل مراحله من أجل المحافظة على كل عناصر البيئة. وإذا كان هناك ثمة بدائل مطروحة فما هى؟ والعمل على اختيار الأنسب منها وما يحقق المحافظةعلى البيئة.

وتحدثت ايمان عقداوى مركز معلومات البنك أحد منظمات المجتمع المدنى بالولايات المتحدة الأمريكية عن مخالفات البنك الدولي نفسه لسياساته المتبعة فى مثل هذه المشروعات التى يمولها فى كل دول العالم وأحصتها في أربع مخالفات من السياسات الحمائية للبنك تمثلت الأولى منها فى مخالفة سياسة الإفصاح حيث ينص القانون علي ضرورة معرفة زراع الدلتا القديمة بالمشروع على اعتبار أنهم الفئة التى سيقع عليها الضرر المباشر ولابد لادارة المشروع أن تتواصل معهم، وأن يعرض عليهم بفترة لا تقل عن 3 شهور قبل الموافقة عليه وهذا ما لم يتم. أما المخالفة الثانية فتتمثل في عدم حضور الأطراف المتضررة لجلسات الاستماع على اعتبار أن قانون البنك ينص علي وجود جلستين استماع يحضرها الأطراف المتضررة من المشروع، وهذا حدث إلا أن إجمالي الحاضرين كان 64 مزارع يوجد 2 فقط من مزارعي الدلتا القديمة ولم يعرض المشروع عليهم باللغة العربية بل ملخص بالإنجليزية فقط، بينما تمثلت المخالفة الثالثة في عدم وجود دراسة للبدائل المتاحة في الدراسة البيئية للمشروع، وكانت المخالفة الرابعة هي أن البنك وافق على المشروع رغم أنة مخالف لقانون البلد المستهدف.

وعقب دكتور صفوت عبد الدايم ممثلاً لوزارة الرى والموارد المائية حول المخالفات التي ذكرت موضحاً أن المشروع سيقدم لوزارة البيئة بعد الأنتهاء من تصميم الشبكة، أما بالنسبة للغة قد تمت الدعوة إلي ورشة عمل خارج وزارة الري وحضرها أطراف متعددة وبالنسبة للدراسة البيئية فقد تمت دراسة بيئية للمشروع وكذلك تم عمل الاستراتيجية الخاصة به، أما عن البدائل فذكر أنه لا يوجد غير بديلين إما ترعة أو مواسير والأخير هو متفق عليه لما يتميز به من تقليل للفقد في المياه الناتجة عن البخر والحد من التعديات وغيرها.

وبعد ذلك **بدأت فعاليات الجلسة الثالثة: السياسة الزراعية ومستقبل فلاحى الدلتا ...أخطار وتهديدات وترأس الجلسة د/ محمد سيد محمد الباحث بمركز البحوث الزراعية** حيث أوضح أن السياسة الزراعية ترتبط بشكل اساسى بالسياسة المائية فلابد من تكامل السياستان بشكل يسمح بالاستغلال الامثل للموارد الارضية منها والمائية على حد سواء، وأكد على أن عدم وضوح السياسة الزراعية من شأنة أن يؤدى إلى الكثير من التخبط في السياسات الأخرى ذات الصلة مما يؤثر بشكل كبير على أوضاع ومصالح فلاحى الدلتا0

ثم تحدث **الأستاذ الدكتور/الخولى سالم الخولى أستاذ علم الاجتماع الريفي بكلية الزراعة – جامعة الأزهر** مستعرضاً أهم ملامح السياسة الزراعية فى مصر وأنها لابد من أن تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وامن وسلامة الغذاء وهذا ما لم يتم تحقيقة نظراً لفشل السياسات الفرعية سواء الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو السعرية، كما تعرض إلى أهداف الاستراتيجية الزراعية 2017م وكيف أن هذه الأهداف نظرية وليست واقعية.

ثم تحدث **دكتور/ شريف فياض الأستاذ المساعد بمركز بحوث الصحراء** عن أهمية الدلتا في الزراعة المصرية والأخطار والتهديدات التي تواجه فلاحى الدلتا وقسمها إلى ثلاثة محاور هي: الإخطار والتهديدات السعرية، والأخطار والتهديدات المؤسساتية، والأخطار والتهديدات البيئية كما اقترح عدة آليات للتغلب على كل هذه الأخطار منها إيجاد سعر ضمان للمحاصيل الزراعية، وإنشاء صناديق ضمان0

وكانت **الجلسة الختامية برئاسة د/عادل عبد السميع الباحث بمركز البحوث الزراعية** وقد خصصت هذه الجلسة لعرض ملخص لما دار بكل جلسات الورشة وأهم الأفكار المداخلات التى ذكرت من قبل الخبراء والباحثين ومنظمات المجتمع المدنى، وكذلك استخلاص برنامج عمل وتوصيات ختامية حيث بدأت الجلسة بكلمة للدكتورعادل أوضح فيها أن قضية المياه أصبحت اليوم أهم قضية يجب الاهتمام بها على كافة المستويات والقطاعات مؤكداً على ضرورة تضافر كافة الجهود نحو تامين الاستغلال السليم والرشيد للمياه المتاحة وضرورة التأني والتروي عند

دراسة اى قرار يتعلق باى قطرة من قطرات مياه النيل فهي حق لنا ولأبنائنا وأحفادنا لا يمكن التهاون فيه، كما أوضح أهمية الأوراق والمداخلات التي دارت بالورشة والتي بلورت تقيماً موضوعياً لمشروع غرب الدلتا حيث أسفرت المناقشة المفتوحة عن بلورة برنامج عمل يتضمن الاتى :

1- تكاتف كل القوى الوطنية – ايا كانت توجهاتها الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية – من اجل مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه قضية المياه والري في مصر0

2- تفعيل الدور الحالي لوزارة الرى والموارد المائية في مواجهة الفقد في مياه الري.

3- أشراك جمعيات صغار المزارعين في وضع الخطة الوطنية للموارد المائية حتى عام 2017؟

4- دعم الثوابت الوطنية الثلاثة لسياسة مصر المائية وهى:

* إدارة الري في مصر، للدولة المصرية وحدها.
* فض تسعير مياه الري، وعدم بيعها للفلاحين.
* منع خروج مياه النيل خارج الحدود المصرية.

5- العودة إلى نظام الدورة الزراعية الذي ترتب على إلغاؤه – ضمن ما ترتب من سلبيات – إهدار كميات كبيرة من مياه الري.

6- التقدم بالتساؤلات التي طرحت خلال الورشة إلى وزارة الري ويطلب الرد عليها وفى حالة عدم الاستجابة يتم اللجوء إلى القضاء0

7- ضرورة مطالبة وزارة الرى والموارد المائية بعرض الدراسة البيئية للمشروع بشكل أكثر تفصيلا على أن يكون ذلك باللغة العربية0

8- ضرورة إشراك جميع الأطراف في التعرف على المشروع وإبداء وجهات نظرهم نحوه والأخذ بها.

9- عقد لقاءات وندوات على المستوى الجماعى والجماهيرى للمزارعين لإعلامهم بالمشروع والملاحظات التي علية، وكذا الأضرار المتوقع حدوثها لهم0

10- إنشاء روابط وجمعيات للفلاحين تحمى حقوقهم وتدافع مع مصالحهم سواء في المياه أو غيرها0

11- إذا أصرت الحكومة المصرية على تنفيذ مشروع غرب الدلتا رغم المخاوف العديدة لدى كثير من الخبراء ومنظمات المجتمع المدنى من أضراره على الفلاحين البسطاء، فلابد من إعفاء حائزى المساحات الصغيرة من تحمل أية تكاليف خاصة بالمشروع.

هذا واختتم المشاركون فى ورشة العمل: *"مع تصاعد الأزمة الاقتصادية في العالم ..يعود ديليسبس ليتحكم في مياه الري بمصر"* فعاليات جلساتهم بالتأكيد على إلزام مركز الأرض لحقوق الإنسان ومركز حابى للحقوق البيئية بتنظيم عدة لقاءات فى المحافظات الريفية من أجل دعم حقوق المزارعين فى الزراعة وحماية الموارد المائية من الاهدار حرصاً على حقوق كل المصريين فى الامان والحياة الكريمة.

للحصول على اوراق الورشة يمكنكم الاتصال بمركزى الارض وحابى،،،

* منسق الورشة د.أسامة بدير مركز الأرض لحقوق الإنسان 0104381766

مركز الارض لحقوق الانسان

122 ش الجلاء برج رمسيس القاهرة
ت/ف: 5750470
lchr@thewayout.net - lchr@lchr-eg.org
www.lchr-eg.org

مركز حابى للحقوق البيئية

116 ش مصر والسودان – حدائق القبة – القاهرة
ت-ف: 26820615
www.hcer.org
Habi_center1@yahoo.com